

٧-٢ استصلاح الاراضي في المناطق المرتفعة:

سبقنا الإشارة الى ان المعلومات الاولية توحى بإمكانية زيادة الرقعة الزراعية في الاراضي الجبلية للضفة الغربية، وبالرغم من قسوة الظروف الطبيعية فقد استطاع الانسان الزراعي الفلسطيني ان يستصلح تلك الاراضي الوعرة ويخضعها للاستغلال الزراعي، كما تشير الاحصاءات الرسمية الى ان المزارع الفلسطيني يستغل ما يقارب ٢٠٪ من الارض المتاحة حالياً له، وتلك نسبة اعلى من نسب استغلال الاراضي للزراعة في كل من اسرائيل والاردن، بالرغم من تفاوت الامكانيات المتاحة لدى كل من الاطراف الثلاثة، حيث ان امكانيات المزارع الفلسطيني هي الامكانيات الادنى.

وعلى اية حال يمكن افتراض وجود امكانية لاستصلاح ما يقارب خمسين الف دونم، ووضعها تحت الاستغلال الزراعي. بينما تظل قضية استغلال الاراضي الهامشية هي اهم القضايا التي تواجه المزارع الفلسطيني. ولعل اهم المعايير، لاختيار الاراضي ضمن اولويات برنامج الاستصلاح، تتلخص فيما يلي:-

أ - المعدلات السنوية لسقوط الامطار، ان رطوبة التربة هي العامل المحدد لنجاح عملية الاستغلال الزراعي وبالتالي استصلاح الاراضي. ومن المقترح ان تتحدد برامج الاستصلاح في السفوح الغربية من سلسلة جبال الضفة الغربية والتي لا تنقص فيها المعدلات السنوية لسقوط الامطار عن اربعماية وخمسين ملمتراً.

ب - نوع الصخور ودرجة تفتتها (تحولها البنائي الجيولوجي) هي العامل المحدد الثاني في عملية اختيار الاراضي لبرامج الاستصلاح. والمقترح الطبيعي هو اختيار تلك الاراضي التي تكون فيها الصخور متناثرة ومتفتتة.

ج - وتعتبر درجة انحدار المناطق تحت الاستصلاح هي المعيار لتحديد كلفة الاستصلاح ونوع الآليات المستعملة في عمليات الاستصلاح.

د - اما عمق التربة في الاراضي التي سيتم استصلاحها فيعتبر المعيار الاساسي لاختيار انواع الزراعات التي سيتم استغلالها.

هـ - غير ان العقبة الرئيسية التي تعترض عمليات استصلاح الاراضي خاصة في منطقتي بيت لحم ورام الله - والتي لا بد من ايجاد الصيغ الاجتماعية الملائمة لحلها - تكمن في بعد اصحاب الاراضي عن اراضيهم. ومن هنا تبرز اهمية ربط برامج استصلاح الاراضي بالمفاهيم التنظيمية الاجتماعية التي تكفل التوازن فيما بين حقوق الملكية وحقوق الاستغلال.